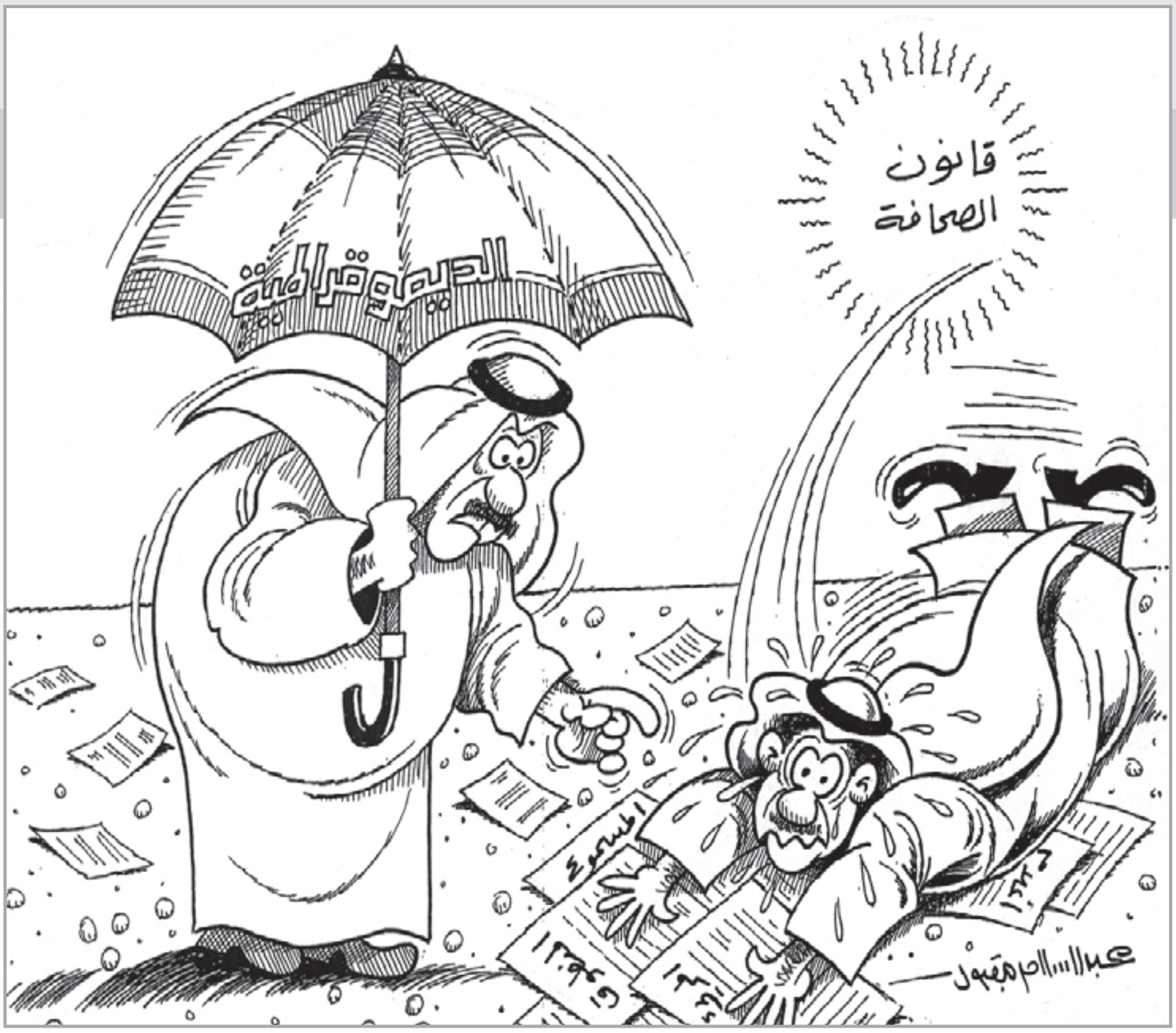

حادث وحديث

موسى أبو طفرة المطيري

المتعثرون والقانون

لا يزال المجلس والحكومة في مناورات الكر والفر فيما يتعلق بقانون المتعثرين ونسبته وآليته، ولا يزال هذا القانون الذي ولد كردة فعل موازية لمطالبات النواب الشعبية بإسقاط القروض او شراء المديونيات يراوح مكانه كبديل، فبعد ان وعدت الحكومة بتقديم تعديلات عليه عقب رد القانون من قبلها وحتى هذه اللحظة لم يتم تقديمها في تأكيد على عدم جدية الحكومة في اغلاق هذا الملف الذي اخذ من الجهد الكثير والوقت الاكثر.

وتأتي مساءلة التجاذب بين الحكومة والمجلس بخصوص هذا الملف كإحباط جديد لدى من يعانون الدين كون القضية تهمهم من الدرجة الاولى وتساهم في اعادة تصحيح مسار حياتهم ماديا وتؤسس لمرحلة جديدة يكونون قادرين فيها على مواجهة اعباء الحياة بعد ان خذلتهم القوانين المنظمة للاقتراض وساهمت في فتح ابواب الديون على مصراعيها امامهم حتى غصوا بالديون ولم يتبق من رواتبهم ما يعينهم على المعيشة.

وحقيقة الامر ومع هذا كله فإن مسألة طي هذا الملف هي من الضرورات سواء بقانون جاد او بإعادة فتح الصندوق لتوسعة شريحة المستفيدين من الصندوق لاكبر قدر من المتعثرين مع حفظ النسبة لاكبر مدى وتطبيق الآلية بشكل اكثر جدية بعيدا عن الاخطاء التي حدثت وتكررت مع المستفيدين الاوائل سواء في اخطاء العقود او في حساب المديونيات حيث كانت اخطاء بالجملة بسبب عدم وضوح آلية التطبيق.

وبما ان الحديث مازال قيد التباحث حول الصندوق فاننا نرجو من النواب الكرام تحديد ملامح التعديل والجدية في اقرار التعديلات مع الحكومة لانهاء الجدال واغلاق هذا الملف نهائيا بما يكفل عدم العودة له مجددا وحتى يتم التفرغ لما هو اهم على مستوى قضايا الدولة التي تهم المواطن والوطن في التنمية.

botafra@hotmail.com

أطروحة

عبدالله بن سبت

كم رأس بعير نحتاج؟

يبدو أن هناك توارد خواطر أمنية بيني وبين الزميل الكاتب فيصل الزامل، لكن نظرا لأن للزامل زاوية يومية فقد سبقني باستعراض هواجسه الأمنية حيث إنني كنت عازما على التطرق للاختراق الأمني الذي تعاني منه الكويت، ذلك الاختراق الذي يلاحظه أي عابر للمنافذ المختلفة للدولة بغض النظر عن عدد مرات عبور تلك المنافذ أو الوجهة المقصودة دخولا كانت أم خروجا.

لن أكرر ما تطرق إليه الزامل كونه وفّى وكفى جزاه الله خيرا، لكن عندي بعض الإضافات ليس إلا. فقط أصبحنا نعيش مع تخاذل غير مقبول وليس له تبرير لدينا عند الدخول أو الخروج من الكويت على صعيد الأشخاص والبضائع، ما جعل دخول الكويت أشبه بدخول أي فندق متواضع النجوم أو أي مجمع تجاري، بل على النقيض فعند دخول الفنادق ذات النجوم الخمس داخل أو خارج الكويت يلقاك رجال الأمن عند البوابة بإجراءات أمنية أكثر دقة من تلك التي يتبعها رجال أمن المنافذ الحدودية.

تساؤل مهم وضروري يطرح بعدما تطرق إليه الزميل الزامل عن مسببات وصفت بشكل دقيق جدا حال التخاذل الأمني في المطار ولكني أضيف باقي المنافذ إلى منفذ المطار.

من بيده شد حزام الجسد الأمني المترهل في البلد؟

أليس وزير الداخلية هو الشخص المسؤول عن تلك المنافذ؟

إذا كان معاليه يعتمد على رأس البعير المزروع في ساحة الإرادة، فأبشرك طال عمرك ترى رأس بعيرك مو نافع.

فكم رأس بعير تحتاج الكويت للاستتباب الأمني وزرع الرهبة في نفوس من تسول له نفسه العبث بأمن الكويت؟

إذا كانت أصلا المخافر في الكويت تخلو من رؤوس تلك البعارين بحجة أنها مخافر مؤقتة وبالإيجار، بالله هذي سالفة؟!

في حال كانت السلبية الملعونة للقائمين على حفظ أمننا وأمن بلدنا بسبب الاعتماد على نعمة الأمن والأمان التي أنعم الله عز وجل بها علينا بلا منة لبشر أيا كان في ذلك، فأود أن أذكر معاليه بالمثل القائل أن النعمة زوالة إذا تبطرنا عليها.

للمرة المليون أكرر أمنيات الكثير من المواطنين بأن يكون هناك أحد مسؤولي الحكومة صاحب مبادرة واتخاذ قرار مدروس يستبق المفاجآت وبالأخص المواطن جابر الخالد كما يحب أن يسمي نفسه، فنحن اليوم في أمس الحاجة بأن يكون أعضاء الحكومة من نوعية الرجال صانعي القرارات الاستراتيجية الاستباقية ذات أبعاد متعددة على أن تكون القرارات قابلة للتطبيق مدة زمنية طويلة الأجل، لنشعر أن حكومتنا حكومة عمل لا حكومة ردة فعل. ملينا من القرارات التي تصدر بعد ما يطيح الفأس بالرأس، في مثل قضية الأمن كونها حساسة لا تحتمل أن تكون القرارات بخصوصها قرارات ردة فعل فتكون غير مقبولة وليست ذات جدوى. اللهم احفظ الكويت وقيادتها وشعبها من كل مكروه، اللهم بلغت اللهم فاشهد.

ملاحظة: عندي من هم شهود وعلى استعداد لبرهنة صحة الكلام المذكور عن تقاعس القائمين على أمن المنافذ المختلفة لدولتنا الحبيبة وإثبات أن الأمن فيها، حدّث ولا حرج.

Binsabt.kw@gmail.com

الحرف 29

ذعار الرشيدي

قانون حرية المعلومات ودرس بـ 14 ألف دينار

أغلى ثمن دفعته مقابل درس كان 14 ألف دينار، وهو الدرس الذي تعلمت بعده ألا أقوم بكفالة أي شخص، منذ ذلك اليوم الذي «نقيت» فيه الـ 14 ألف دينار تعلمت ألا أعيد الكرّة مع أي شخص، وهذه التجربة الشخصية هي مجرد حادثة من ضمن حوادث مدرسة الحياة التي تحمل اسم «كل طراق بتعلومه»، ورغم أن الدرس كلفني 14 ألف طراق إلا أنه كاف لأن أتعلم أن «لا أطق الصدر» خاصة فيما يتعلق بالكفالات المالية.

الحكومة التي نالت وعلى مدار 10 سنوات أكثر من نصف مليار طراق في تجاربها مع مناقصات مشاريع إما لم تكتمل أو جاءت ناقصة أو غير مطابقة للمواصفات أو عصفت بها الأوامر التغييرية، فما ان تمسح خدها من حر ألم «طراق» حتى تنال آخر وآخر وآخر، وما ان تنال حكومتنا المتسامحة صفعة على خدها الأيمن حتى تسارع لإدارة خدها الأيسر لتنال آخر، وهكذا تتوالى الصفعات على خدي حكومتنا ومع هذا لا تتعلم فتعيد إرساء المناقصات على الشركات التي «نغصت عيشتها» ونهبت ميزانيتها ولعبت بأموالها وورمت خديها من الصفع المتواصل، وكأنها ترفض التعلم!

الأكثر غرابة في الموضوع أن الحكومة لا ترفض فقط أن تتعلم من تجاربها، بل ترفض أن يعلم الشعب بأخطائها تلك التي إما تكشفها أسئلة نيابية أو تحقيقات صحافية، رغم أن تلك الأخطاء في المشاريع كلها ترد سنويا في تقارير ديوان المحاسبة، وأستغرب أن الحكومة تفرض طوقا من السرية على تقارير ديوان المحاسبة مع أنني أرى أن من حق كل مواطن أن يطلع على تلك التقارير، بل من حقه أن يقرأها حال صدورها، وهو ما سبق أن أثاره الزميل نواف الفزيع الأسبوع الماضي متسائلا عن سر شراء جهاز يمنع تصوير تقارير ديوان المحاسبة بـ 140 ألف دينار، وذلك من أجل منع وصول مثل هذه التقارير إلى العامة، وربما مع الحكومة الحق في المنع على الأقل في الوقت الحالي وفي ظل عدم وجود قانون حرية المعلومات في الكويت.

وأدعو أي نائب مجلس أمة إلى تبني مقترح بقانون حرية المعلومات، بحيث يتيح هذا القانون لأي مواطن الحصول على أي معلومات متواجدة لدى السلطات العامة وتمكينه من الاطلاع عليها سواء كانت تقارير محاسبة أو غيرها، فحرية المعلومات حق مكتسب ولابد من تأصيله بقانون لنعرف ماذا يحدث في البلد ومن حقنا أن نعرف، فهل يتصدى لمثل هذا القانون نائب بعيدا عن الصراخ أو المزايدة؟!

Waha2waha@hotmail.com

فالكم طيب

أنوار عبدالرحمن

ما خلصنا من هالسالفة؟

منذ كنت طالبة في الثانوية، وأنا أتابع كل ما يكتب على صفحات الجرائد، وأحلل الأخبار، وأعلق على الأحداث، ومثلما مأساة فلسطين لم تنته، لم تنته أيضا الدعوة إلى تحرير المرأة من قبل المنظمات المختصة بالمرأة العربية وغيرها حتى هذه الساعة، ومازلت أفكر ما الذي لم تحصل عليه المرأة طوال هذه السنوات من «المشاوط والملاشط»؟! ومازلت أفسر بعض الأمور بشكل آخر، ومازلت أحلل تحليلا مختلفا لو كشفت عليه امرأة منهن لسحبت مني مسمى امرأة ولا أدري لماذا تخيلت في هذه اللحظة لو أن هناك رجلا يعيش عند امرأة «حنانة وزنانة» يضطر للتنازل عن بعض الأمور وإعطائها طلباتها التي طالما كان قد شدد عليها في السابق، لإسكات صوتها المزعج الذي لا يهدأ ليلا ولا نهارا، ويصل به الأمر أخيرا لترك ملابسه ويقدمها لها بيد المغلوب على أمره، ليقول لها «خلاص.. البسيهم بدالي».

ربما يقول البعض إنني بالغت في تخيلي للموقف هذا، ولكن في الحقيقة أن حقوق المرأة لن تكون إلا حينما يعرف الكل دوره الذي خلقه الله له، فما فائدة أن نطالب بالمساواة مع الرجل، وأجد امرأة تقف خلف طابور من الرجال في جمعية أو وزارة دون أن يشعر أحدهم بأن للنساء حرمة وخصوصية، ويفسح لها الطريق كي تنهي عملها؟ أو أجد امرأة مريضة ومتعبة تقف مستندة على حائط في مركز أو مستشفى، ولا يتزحزح رجل واحد من كرسيه لتجلس هذه المرأة في مكانه، وهو يتصفح جريدة ويضع رجلا على رجل أو أجد امرأة تكلف بأعمال لا تناسب حجمها وقدرتها من قبل رئيس عملها، وتحولها إلى امرأة بلا أنوثة ولا حتى يمكنها أن تؤدي رسالة الأمومة، دون أي إحساس منه بالذنب؟

لماذا اختفت كثير من القيم الجميلة، وأصبحت ملغاة من قاموس الحياة الجديدة؟

فهل جاء على ذهن بعض المطالبات بحقوق المرأة، بأن كثيرا من النساء أصبحن يدفعن ضريبة بعض هذه الدعوات؟ من تسأل منهن كيف؟.. عليها أن تأخذ نظرة سريعة لأوضاع المرأة الحالية ومشاكلها وهمومها، وستعرف انه مثلما كانت هناك إيجابيات كثيرة، هناك أيضا سلبيات أكثر، وأن شريحة قليلة من المجتمع النسائي استفادت من هذه الدعوات لأغراض شخصية، وكثير من النساء أقولها وأنا واثقة من ذلك.. خارج منطقة التغطية.. وللحديث بقية.

Falcom6yeb@yahoo.com

كلمات

هيا علي الفهد

«هذا هو الخليج»

هذا ليس عنوانا لمقال لي صنعته بنفسي وإنما هو عنوان لمقال كتبه مهندس إنجليزي عمل في منطقة الخليج لمدة 33 عاما متنقلا بين دولها وتم نشر مقاله في جريدة التايمز اللندنية.

كان المقال مكتوبا بأسلوب ساخر اعتذر في نهايته الكاتب لقراء الجريدة من أصحاب البشرة البيضاء عن أسلوبه، ولكنه لم يعتذر لأبناء دول الخليج العربي من أصحاب البشرة السمراء عن رأيه فيهم.

انتقد الكاتب أساليب المعيشة في هذه الدول وإن كان جزء من رأيه فيه شيء من الصحة والصواب لكن النقد إن كان بأسلوب السخرية والاستهزاء يجرح خاصة أن هذا المهندس المعماري عايش أبناء شعوبنا ولم يذكر أي جانب لصالحهم أو يمتدح أي خصلة فيهم وكل ما ركز عليه هو سلبيات واضحة أظهرها بصورة حادة قاتلة بسخرية مغضبة ولم يتطرق لإيجابيات هذه البلدان أو يذكر أيا من محاسنها.

نحن نتفق معه في النظرة التشاؤمية للغد والمستقبل، الخليج العربي ودوله خاصة مرحلة ما بعد النفط وكان لزاما عليه أن يعطي حلولا منطقية من واقع دراسته وفكره لهذه المرحلة، لكن مقالته أظهرت شعوب الخليج بصورة سيئة أمام مجتمع لا يعرف عن واقعنا شيئا.

ولست أدري ما كمية الكره الداخلي لدى شخصية الكاتب لبلاد عاش فيها كل هذه السنوات الطوال وإن لم يعجبه الوضع الحياتي والإداري فيها فلماذا مكث فيها سنواته تلك؟ ربما أجاب هو عن تساؤلي هذا حين ذكر في آخر مقاله «إذا لم يجمع الشخص المال من الخليج فلن يتمكن من ذلك في أي مكان في العالم».

إنه من المؤسف أن يكون هذا واقعنا أمام العالم لا إنجاز ولا علم ولا اختراعات ولا أي شيء يدل على مستقبل مشرف.

نحن نردد ما ردده الكاتب وننتقد أنفسنا في الوزارات والشركات وأنظمة المرور والتنوع المخيف للجاليات والواسطة والفساد الإداري والتفاخر بالمال والسيارة وغيرها لكن في المقابل لدينا عقول مفكرة وأطباء ومهندسون ومحامون جيدون ولدينا كتاب متمكنون ولدينا مخلصون يخافون على مصلحة البلد، لكن لابد من الوصول لأغوار الفساد وبدايات كل تلك السلبيات والقضاء عليها من منبعها حتى نحسن صورة دولنا وهذا كله بأيدي أولياء أمورنا.

واستكمالا لنظرة هذا الكاتب الإنجليزي «فيليب جي - بارني» ما طالعتنا به الإعلامية الكبيرة «أوبرا» بأننا شعب يعتمد على كل جالية موجودة بينه وكأنه شعب «يأكل ويمسح يده بالطوفة» ناسية أن لدينا من الإعلاميين من يملكون نفس صفاتها الإبداعية والقدرة على الإقناع والنقاش الجيد والطرح وإن كانت هذه هي نظرة غالبية الأجانب أو العرب للشعوب الخليجية فلابد من دراسة الموضوع دراسة جادة للوقوف على أسباب المشكلة ومن ثم معالجتها لمعرفة أين تقع أسباب هذه الظواهر وكيف تعالج وأن نعمل مخلصين لبلادنا التي أعطت دون حدود لتحسين صورتها أمام المقيمين ومن هم خارجها، لنظهر الجوانب الايجابية بدءا من الصحف التي تركز على الجرائم والخلل وتضخم الخبر السيئ وتركز على السلبيات ونادرا ما تذكر النواحي الإيجابية كما تهتم بالمرور وقوانينه فهو الجانب الأول الذي يحكم فيه على مدى حضارية الشعوب بتطبيق القانون وبشدة إن لم اقل بقسوة مع إحالة كل من يتقدم للواسطة لأي مخالف للقضاء وان تركز وسائل الإعلام كلها على إنجازات بلادنا وأن تهتم دولنا وترعى مبدعيها، حتى لا يظهر أي شخص في العالم ليكتب عن شعب الخليج فيظهره بهذه الصورة المجحفة.

Kalematent@gmail.com